

حدود-الخلاف وجزر الخوف الجيران: تعايش من رحم البغضاء

قد ينبت المرعى على دمن الثرى

وتبقى حزازات النفوس كما هي

زفر بن كعب (شاعر جاهلي)

صار الميل الى تقديس الحدود بين الدول العربية واحداً من أسوأ الآثار المباشرة لحرب الخليج .. فمعارك الحدود باتت وكأنها صراعات وجود ، مع أنها ليست كذلك ، إذ أن أكبر خلاف على الحدود قابل للإخضاع والتسوية في صفقة سياسية .

هناك شبكة خلافات حول حدود في البر ، أو جزر في البحر ، العدد الأكبر منها في منطقة الخليج حيث ورثت دول المنطقة أسوأ تخطيط خلّفه مستعمروها ، وهو أمر يثير الشكوك المستديمة بنيات البريطانيين المبيتة في إدامة حالة عدم الاستقرار بعد أن خلّفوا من بعدهم أكثر صور الإستعمار الحديث إساءة للشعوب التي إستعمروها ، ومن بين هذه المشكلات الخلاف العراقي الكويتي على الحدود البرية والبحرية ، والخلاف الثلاثي بين عمان والسعودية والامارات حول واحة « البريمي » والخلاف اليمني العماني قبل ان تتم تسويته في اتفاقية 1993 ، والخلاف بين قطر والبحرين حول الحدود البحرية ، والخلاف القطري السعودي حول الحدود البرية ، والخلاف الإماراتي حول الحدود البرية .

أما في الجانب الآخر من المنطقة فهناك الخلاف المصري السوداني حول الحدود البرية في منطقة « حلايب » و « شلاتين » ، والخلاف الليبي التونسي حول الجرف القاري (قبل ان تتم تسويته عبر التحكيم الدولي) ، والخلاف المغربي الجزائري حول الحدود البرية. عدا عن الخلافات بين الدول العربية ودول الجوار ، مثل الخلاف العراقي – الإيراني حول الحدود البرية وشط العرب ، والخلاف الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث في الخليج ، والخلاف الليبي التشادي حول شريط « اوزو » (قبل ان يصدر قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة 1994) ، والخلاف السوري التركي حول « الاسكندرونة » ، والخلاف الموريتاني السنغالي حول الحدود عند « نهر السنغال » .

إن أماننا شبكةً من حدودٍ مختلف عليها في الأرض وجزر تنذر بالحروب في الخليجان والممرات المائية ، وهو الأمر الذي يجعل حل هذه الخلافات أولوية في العمل السياسي الطامح الى إعادة بناء علاقات مستقرة تتحاشى الحروب واستخدام القوة لتثبيت أشكال الدول وحجومها وحدود ولايتها ..

لقد كانت الطبيعة عاملاً مساعداً في رسم الحدود وأشبه بحاضنة تضم بعض دول العالم .. أما الدول العربية فقد تشكلت في تخوم الصحراء وأطرافها .. لا تفصل بينها عوازل طبيعية كالجبال أو الأنهر ، قبل أن تظهر الدلالات الحديثة (من تجمعات سكانية وأبار نفط وواحات) وهي شواهد ذات عمر قصير .. إذ ما الذي يمكن أن يميز بين جزء وآخر في صحارى العرب ، حيث لا تشبه الصحراء إلا صحراء مثلها .. وحسب .؟

.. وهكذا صار إنتساب الأرض إلى القبيلة أحد مصادر تكوين الحدود ورسمها ، بمعنى سيادة ولاية القبيلة على الأرض وساكنيها ، وهو الأمر الذي رجّح دور العامل التاريخي في تحديد حجم الدولة وترسيم حدودها وصار هذا العامل شديد التأثير في مراحل التطور السلطوي على الأرض وأدى إلى تضاؤل الإعتماد على الحجة القانونية المستقاة من جغرافيا الأرض والمياه .. ومن أمثلة ذلك مسألة الولاية على منطقة « الزبارة » داخل شبه جزيرة قطر حيث ذهب البحرين للمطالبة بها لأن آل خليفة كانوا قد إستوطنوا فيها قبل فتح البحرين وبعده ، وجعلوا منها مرجعية سياسية قبل قرنين من الزمان .. كما أن كثيراً من دول المنطقة كانت حاضنة لقبيلة أو أحد بطونها ..

لقد إستشعرت القبائل الكبرى في الخليج الحاجة إلى ترسيم الحدود ووضع علامات الدلالة إليها بعد إكتشاف النفط وحاجة الشركات المنقبة عنه إلى معرفة أماكن إنتشارها في الصحراء فنشأت بعض الخلافات على خلفية البحث عن النفط وإستثماره .. وهو ما جعل البريطانيين يبتدعون فكرة المناطق المحايدة Neutral Zone بين العراق والسعودية ، وبين الكويت والسعودية ، كأسلوب مؤقت لتسوية التنازع ، وكان هدف البريطانيين هو إبقاء الباب مفتوحاً للإستثمار المشترك للثروات الطبيعية ومنع الإحتكاك فترة لا يُعرف مداها من الزمن .

وربما كانت حظوظ دول شمال إفريقيا أفضل بكثير من مثيلاتها في المشرق والخليج والجزيرة ، إذ أن حدود تلك الدول قد تحددت في عهد الإستعمار الأوربي عندما كانت مستعمرات تتوزع بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا والدولة العثمانية . وجرى وضع إتفاقيات الحدود عشية الحرب العالمية الأولى وبعدها بفترة قصيرة بين بريطانيا وفرنسا 1919 وإيطاليا وفرنسا 1919 ، ولم تتخلف من المشاكل الحدودية غير تلك المتعلقة بمنطقة « تندوف » بين المغرب والجزائر والتي أصبحت مرتكزاً لمشكلة الصحراء الغربية .. ثم مشكلة شريط «

موريتانيا والسنغال

في أقصى الغرب الأفريقي ، حيث كان نهر السنغال قد شكّل عازلاً طبيعياً إنتهت إليه دولة المرابطين في المغرب ، نشأ خلاف بين موريتانيا والسنغال حول النهر الفاصل بين الدولتين وصار هذا العازل المائي بؤرة إنفجار مستديمة ، فموريتانيا تطالب بالأحقية على الضفة الشرقية لنهر السنغال ، أما السنغال فتريد الولاية على ضفتي النهر الغربية والشرقية ، وحجتها في ذلك أن سكان الضفتين هم من الزوج وليسوا عرباً ويتكلمون اللغة « الفلونية » ولا يجيدون اللغة العربية . أما الموريتانيون الذين يطلون على الضفة الشرقية فإنهم لم يتمتعوا بفوائد كبيرة من هذه الضفة بسبب الخلاف على النهر .. مقابل ذلك شجعت السنغال سكان الضفة الشرقية على المطالبة بقيام دولة موريتانية زنجية وطرد العرب من موريتانيا ، ويرى السنغاليون في الخلاف على النهر قضية وطنية تستخدمها جميع الأحزاب والتيارات السياسية لأغراض الإستقطاب والتعبئة المحلية تحت شعار (إستعادة الضفة الشرقية للنهر) . وقد أدى الخلاف بين الدولتين الى اندلاع صراع دامٍ قام على أساس العرق والأحقية الجغرافية ، وظل السنغاليون يتهمون موريتانيا بإعتماد سياسة عرقية يعززها وجود بقايا ظاهرة (الرق) ، غير أن الموريتانيين كانوا يردون تلك الإتهامات ويتمسكون بأن بلادهم خالية من (الرق) وان لديها قوانين تمنعه رسمياً ، وقد أدى الخلاف سنة 1989 الى تصادم عربي - زنجي ، رافقته عمليات إنتقام ضد رعايا الدولتين لدى كل منهما ، وقتل خلالها ستة آلاف موريتاني في السنغال مقابل ثمانمائة سنغالي في موريتانيا . ولم تكتفِ السنغال بإتهام الموريتانيين بالتفرقة في الجنس ، بل ذهبت الى تحميل (نواكشوط) مسؤولية دعم حركة إنشقاق في جنوب السنغال .

وكان مرشحاً لواحدٍ من أكبر مشاريع الري في افريقيا أن يعزز المصالح المشتركة بين كل من « السنغال » و « موريتانيا » و « مالي » ، بعد أن قطع المشروع المقام على نهر السنغال أشواطاً كبيرة على طريق تأمين مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وتطوير الزراعة في حوض النهر ، غير أن المشروع لم يبلغ مدها بسبب نقص مصادر التمويل وإنفجار الصراع بين « داكار » و « نواكشوط » . ولم تهدأ العلاقات التي كانت مرشحة للإنفجار العسكري إلا خلال القمة الفرانكفونية التي عقدت سنة 1991 عندما ضغط الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران لإعلان مصالحة شكلية بين رئيسي السنغال وموريتانيا .

وعلى الرغم من الهدوء الذي مرّ بعد ذلك في منطقة النهر ، إلا أن الخلاف عليه ، وما ينتجه من دافعية عرقية ما يزال بعد ست سنوات يندثر بإنفجار محتمل في أي وقت .

.. وعلى الطرف الآخر لم تكن العلاقات بين المغرب وموريتانيا لتخلو من خلاف تمتد جذوره الى مسألة الأحقية في الولاية السياسية على الأرض ، فقد كانت المغرب طوال عقدين بعد الإستقلال تطالب بموريتانيا كجزء من كيائها الوطني ، وكان على أول رئيس موريتاني هو المختار ولدداودة ان ينتظر خمسة أيام في المغرب حتى يلتقي الملك ويحصل على الإعتراف المغربي الذي مُنح لموريتانيا بأمل أن تحتفظ المغرب بالولاية على منطقة الصحراء الغربية ، وكان لدى الدولة الموريتانية الجديدة من المخاوف ما يدفعها لكي تتحاشى وجود حدود مشتركة لها مع المغرب ، وهو أمر كان يشجع ضمناً على نشوء دولة عازلة في الصحراء الغربية يمكن ان تتحد لاحقاً مع موريتانيا إعتقاداً على تماثل الأصول الصحراوية الواحدة في كل منهما . غير أن المغاربة على إختلاف إجتهاداتهم السياسية والفكرية لم يكن ليقبلوا المس بعائدية الصحراء لكيانهم الوطني .. وقد أنعشت الخلافات على الأرض مناخ الشك في كل مرة حصل فيها تقارب مغربي - سنغالي خشية أن تتحول مخاوف الموريتانيين من حصول إتفاق على إقتسام موريتانيا الى أمر واقع ، بحيث ينضم العنصر العربي الى المغرب وينضم العنصر الزنجي الى السنغال ولا يعود بعد ذلك من وجود لدولة إسمها موريتانيا ..

غير أن هذه المخاوف ، التي ستظل قائمة ومنتعشة في عقول الباحثين عن الرعب والمروجين له ، لن تصبح حقيقة إلا في حالة حدوث إقتسام شامل وكلي في القارة الإفريقية على غرار ما حصل بعد خروج الإستعمار الفرنسي منها .. وهو أمر لم يعد متاحاً في ظروف ما بعد إنتهاء الحرب الباردة ونشوء عوامل التنافس كبديل لنزعات الإبتلاع والإلغاء التي كانت تتمخض عنها عقلية عسكريتاريا العالم الثالث .. المباد .

مصر والسودان

لا أعرف سبباً جعل بعض العرب حين يتحدثون عن جزء من أقطارهم ، مُحْتل أو متنازع عليه مع الجار ، يقارنون بين مساحته ومساحة لبنان ، وأذكر أن القوات العراقية كانت تحسب مساحة الأرض التي تنتشر فيها داخل إيران بالمقارنة مع مساحة لبنان كأن يُقال (إن تحت سيطرتنا أرضاً تعادل ثلاثة أمثال مساحة لبنان ..) .

وحين وقعت في يدي الوثائق المصرية والسودانية حول مثلث « حلايب » المتنازع عليه بين القاهرة والخرطوم وجدت القانونيين السودانيين يفعلون الشيء نفسه فمساحة « حلايب » البالغة 18.5 ألف كليومتر مربع تناهز ، عندهم ، مساحة لبنان وقبرص مجتمعين . تقع « حلايب » المتنازع عليها في الشمال الشرقي للسودان وفي الجنوب الشرقي لمصر ، ويتنازع الطرفان على مثلث قاعدته عند خط العرض 22 درجة شمالاً ورأسه في منطقة بئر « شلاتين » ، ويعود الخلاف إلى سنة 1902 عندما كانت السودان تُدار بالحكم الثنائي المصري – البريطاني ، وتُظهر الوثائق المصرية والسودانية معاً ، أن الجانبين قبلاً بوضع قائم في هذه المنطقة لمدة تزيد على 56 سنة إمتدت إلى 1958 عندما نُقل الخلاف بينهما إلى الأمم المتحدة ، ثم عادا فتعاملا بعد ذلك مع وضع قائم حتى عام 1992 حين إتخذ الخلاف على الوضع القانوني لهذه المنطقة شكلاً سياسياً وعسكرياً معقداً إنسحبت عليه آثار حرب الخليج والتباين بين الموقفين المصري والسوداني منها ، وعلى الرغم من ذلك كان بإمكان الطرفين – اللذين خاطبا مجلس الأمن (1992) حول خلافاتهما – أن يجلسا سوياً وأن يتحادثا مطولاً ، فالسودان ومصر على ما بينهما من نقائض ، بعضها ظرفي وسياسي ، هما أقرب دولتين لبعضهما البعض بكل ما يتداخل في ذلك من مصالح مشتركة كان نهر « النيل » هو وتدها القوي الذي ربط بين شعبين ومزج بين ثقافتين وجعلهما يتكئان على أكتاف بعضهما البعض ليُتيح ذلك كله نشوء قوى سياسية تقليدية منها من هو متحمس للإندماج مع مصر مثل الإتحاد الديمقراطي السوداني والموالين له من أبناء الطائفة « الختمية » ، في مقابل تيار إجتماعي وسياسي آخر يتحسس من علاقات الإندماج مع مصر أو الركون تحت مظلتها يمثلها حزب الأمة وأبناء طائفة « الأنصار » ، وكان الجذب المتبادل بين هذين التيارين قد منحهما فرصاً متقاربة في التناوب على إدارة البلاد مباشرة أو عن طريق قوى سياسية وعسكرية كان أحد ذينك التيارين يوفران الغطاء لها .. ولم تكن مصر بأجهزتها السياسية والإستخباراتية بعيدة عن السجال السياسي السوداني الداخلي ، وهو أمر جعل القاهرة ملاذاً لكل الطواقم التي تغيب عنها الشمس في الخرطوم عندما تنزاح من سدة الحكم في إنقلابات عسكرية أو تغييرات سلمية ، الى جانب وجود ما يُقدر بخمسة ملايين سوداني يقيمون في مصر بشكل دائم ويندمجون في النسيج الإجتماعي المصري وخاصة في جنوب البلاد .

إنّ وضعاً كهذا بتداخلاته وتعقيداته يجعل من العسير بمكان توصيف الخلافات السياسية الظرفية بعيداً عن جذورها في بنية العلاقات بين دولتي (وادي النيل) حيث تظهر هنا أيضاً عقدة أخ أصغر نحو أكبر بكل ما تفرزه من مشاعر التظلم وعدم الرضى والتوجس في جانب .. والنزوع إلى فرض الحماية والوصاية والرعاية في جانب آخر .. بعد أن اختزنت الذاكرة السياسية للشعبين حقبة طويلة من إرتباط البلدين في كيان دستوري واحد .

سيصبح خط العرض 22 علامة التحسس المصري السوداني حول خلافهما الحدودي ، إذ أن كل إندفاع مصري تحت هذا الخط كان يُعد من وجهة النظر السودانية خرقاً لحرمة الاقليم السوداني ، وقد إشتكت المصادر الرسمية في الخرطوم مرات عدة مما تصفه (إحتلالات مصرية

تحت الخط 22) في حين تجاهلت المصادر المصرية تلك التقارير ونفت وقوع أية خروقات ، لكن ذلك المستوى من التراشق الكلامي لم يكن ليصبح شرارة إنفجار حدودي كبير بين البلدين ، إذ أن الإستسلام للأمر الواقع على الأرض هو الوضع الذي سيمثل إليه الطرفان طالما أن تسوية نهائية للخلاف – بعد تسعين سنة من تباين المواقف المصرية والسودانية – لن تتحقق في مدى قريب من الزمن .. ولذلك بات على الطرفين أن يتعاملا مع موضوع « حلايب » كشكل من أشكال التملل بين الموضع ، أي أن الخلاف سيبقى تحت السيطرة لا يتجاوز أبعاده ومدياته الموضوعية ، أياً كانت أهمية هذه المنطقة وما تعد به من مكامن للمصادر الطبيعية غير المستثمرة ، غير أن الموقف سيختلف عندما يتدفق النفط بكميات تجارية ، آنذاك سيكون خط العرض 22 ساحة تنازع جديد سيتهيء جميع الفرقاء لإنتظاره أو تفاديه ، وحتى يحين ذلك الموعد الكئيب ، فأن كلا الطرفين سينزعان الى إستثمار التمتع بحق تقادم الوجود على الأرض .

إنّ بين مصر والسودان آصرة أعمق من كل مظاهر الخلاف ، تتمثل بثاني أطول نهر في العالم ، هو « النيل » الذي يمتد من منابعه عبر السودان لتكون مصر هي دولة المصب التي لا تشترك أراضيها في أي جزء من موارده ، في حين يوفر 90% من إحتياجاتها للمياه ويصرف 75% من نفاياتها ، فيصبح النيل في هذه الحالة بمثابة الشريان والوريد وهو يبيت الحياة في أرض مصر وسهولها .. وللعلاقة عبر نهر النيل أبعاد راسخة تركز المنافع المشتركة وتمائل التكوّن الحضاري والمصالح التي تربط بين الشعبين والبلدين .. حتى ليبدو أن أي شيء أصغر من « النيل » لن يفت من رسوخ العلاقات المصرية بين دولتين وحدّهما الماء وما تشكلت حوله من مصالح وأنماط حياة . لذلك بدأ أن التلويح بإستخدام ورقة المياه في الصراع بين القاهرة والخرطوم (أزمة حزيران 1995) هو تجاوز لخط أحمر ، وكان يتعين على السياسيين السودانيين (الذين لمحووا الى إحتمال تخفيض مناسب مياه النيل الصاعدة الى مصر) أن يتحاشوا فتح هذا الملف لأنه أكثر حساسية وتعقيداً من مسألة الحدود .. وكان ينبغي أن يظل واحداً من أكثر المسائل تحريماً على التنازع .

ليبيا وتشاد

كان الخلاف بين ليبيا وتشاد حول حدودها التي تخلفت عن إتفاق فرنسي – إيطالي قد بلغ مرحلة الصدام العسكري بين البلدين سنة 1980 إذ توغلت قوات مسنودة من طرابلس إلى الأراضي التشادية وأحلت حكومة جديدة في البلاد ، وتدخلت فرنسا لصالح الحكومة السابقة التي تأرجحت تحت الضغط الليبي ، وكان محور الأزمة العسكرية المشتدة آنذاك هو شريط « أوزو » الذي يقع في الجنوب الليبي والشمال التشادي ، وتكمن أهمية هذا الشريط في وجود كميات يُرجح أنها كبيرة من خام « اليورانيوم » ، وهو الأمر الذي جعل هذا الشريط أكثر إثارة للإهتمام الدولي والإقليمي من تلك المساحات الشاسعة في صحراء مهملة غير مأهولة تغطي أكثر من 95% من مساحة البلدين ، كما في سواهما من دول مجاورة ، ولم يهدأ النزاع العسكري الدامي على مدى عشر سنوات حتى أُحيل موضوع شريط « أوزو » إلى محكمة العدل الدولية في « لاهاي » التي إستمرت تنظر في النزاع حتى سنة 1994 عندما قضت بأنّ لتشاد الأحقية في الولاية على هذا الشريط . فامتثلت ليبيا على الفور وتنازلت عن الشريط بعد أن إحتلته قواتها منذ سنة 1973 .

وبدا ، كأنّ بلداً مثل ليبيا يربض على مكمّن نفطي متوسط السعة ، ويملك ساحلاً كبيراً على البحر المتوسط لن يُمكن من السيطرة على مكمّن خام اليورانيوم ، إذ أن وجود هذين المكمّنين إلى جانب بعضهما يؤهل دولة ما للحصول على هبة إستثنائية ، وبالتالي فإن أية سلسلة من الحروب مهما طالت أو تجددت لن تؤدي إلى وضع مكمّنين بهذه الأهمية في قبضة واحدة بغض النظر عن الأحقية القانونية ، إذ أن الحدود في مثل هذه المناطق قد رُسمت في ظل ظروف سابقة ، وبإرادة القوى الدولية التي كانت تُسيطر على بلدان المنطقة . بمعنى أن الخوض في تفاصيل أية أحقية ، من أية وجهة نظر كانت ، لن تؤدي إلى حسم الخلافات على الحدود . وأنّ لا حل إلا بوضع هذه الجزء من الأرض على

الخارطة السياسية والإقتصادية للمنطقة ، لكي يكون ممكناً في النهاية تقدير مكان هذا الموضوع في الصفقة الكُلية التي تقرر حجوم الدول و حدود إمكاناتها المتاحة ، وإن أيّ إخلال بقاعدة التراضي في قبول هذه الصفقة سيؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة .. على الرغم من مشاعر الإحباط التي كنت أتلّمسها في ليبيا حيث لم أجد مسؤولاً أو مواطناً يملك الشجاعة للقول بأن هذا الشريط هو خارج الإقليم الليبي .. غير أن التسليم بقرار محكمة « لاهاي » كان كما يبدو جزءاً من سلسلة خطوات لإظهار حسن النية نحو الجيران على أمل أن تستعيد ليبيا مكانها في الإقليم والعالم بعد حروب سرية وعلنية لطالما خاضت فيها ..

ويُكرّس النموذج الليبي في موضوع الحدود الفكرة القائلة بأن إجتماع عوامل القوة في دولة لوحدها لن يكون متاحاً .. إذ كيف يلتقي البحر والنفط واليورانيوم في قبضة واحدة ؟

هموم الخليج

أما المشرق العربي فقد رُسمت حدود دوله بعد الحرب العالمية الثانية وعلى أساس ما ترتب عن الإتفاقية التي وقعها عن فرنسا قنصلها في لندن « جورج بيكو » وعن بريطانيا معتمدها السير « مارك سايكس » ونشأت عنها حجوم دول المشرق (العراق وسوريا وشرقي الأردن ولبنان وفلسطين) . وأعطى البريطانيون بعد عشرين سنة وعداً لليهود عُرف بوعده (بلفور) لإقامة وطن قومي لهم على أرض فلسطين ، في حين كانت المقايضة الأخرى تجري شمالاً .. عندما منحت « الإسكندرون » و « إنطاكية » إلى تركيا مقابل إمتناع السلطات التركية عن إدعاء الأحقية على ولاية « الموصل » في العراق .. وفي كل الأحوال فإن أشكال دول المشرق لم تُرسم هي الأخرى بإرادة شعوبها وممثليهم . في الجزيرة والخليج كانت بريطانيا وحدها التي تُقرر حجوم الدول وشكل حدودها لأنها لم تكن في حاجة إلى عقد إتفاق مشابه لسايكس - بيكو كما حصل في دول المشرق ، وقد تركت بريطانيا الكثير من الثغرات في رسم حدود دول قامت عند تخوم الصحراء .. حيث لا دلالات غير الواحات والخلجان .. أما بقية الأرض .. فرمال متحركة لا تدع الريح شيئاً يرسم عليها .

وقد تيقّظت بعد حرب الخليج خلافات إستمرت سابطة لنصف قرن أو يزيد ، في حين ظلت خلافات أخرى مدفونة أو معلقة سواء كانت حول بعض الجزر أو مكامن الثروات أو نقاط ترسيم الحدود ، ومن بين الخلافات التي لم تعد إلى الظهور مجدداً الخلاف الثلاثي بين عُمان والسعودية والإمارات حول واحة « البريمي » ك ، كما حصل اتفاق غير مدوّن حول جزيرة « أم المرادم » التي تقع في الخليج على بعد 26 كيلومتراً من ساحل المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، و جزيرة « قارون » التي تقع على بعد 37 كيلومتراً من الساحل نفسه ، وهما جزيرتان تداران من قبل السعودية برضى من الكويت عبرت عنه في تجاهل بحث موضوعهما في آخر مرة جرى فيها ترسيم الحدود سنة 1988 عندما زار ولي العهد الكويتي السعودية ، وبذلك بات ممكناً أن يتكرس وضع قائم على التراضي لفترة طويلة من الزمن خاصة بعد أن لعبت السعودية دوراً محورياً في إستعادة الكويت لكيانها الدستوري خلال حرب الخليج .. وليس هناك في الأفق القريب ما يدل على احتمال تفجّر أي خلاف حول هاتين الجزيرتين الغنيتين بمكامنهما النفطية وموقعهما الإستراتيجي في أعالي مياه الخليج .. ويبدو أن الكويت أقرت عملياً بأحقية السعودية في هاتين الجزيرتين وسيحتاج ذلك إلى تعبيرات قانونية لتثبيت هذه الحقيقة على الورق لكي يُغلق موضوعهما نهائياً ، ولتدرك الكويت عندئذٍ أين تنتهي حدودها البحرية ...

وتيقّظ بعد حرب الخليج خلافٌ عمره خمسون سنة بين قطر والبحرين حول جزر مرجانية يُفترض أنها غنية بالنفط ، وبدا أن الدولتين اللتين ضمهما تحالفٌ واسع في حرب الخليج لم تعودا قادرتين على تسكين خلاف كانتا تفتيقان عليه من حين إلى آخر دون الإضطرار إلى وضعه أمام

أعلى محكمة دولية في العالم ..

إنه خلافٌ ترسَّب عن الطريقة التي رسم بها البريطانيون خط الحدود بين قطر والبحرين سنة 1939 حين تُرك إستثناءان عن قاعدة (خط حدود قاع البحر) ، ويتيح هذان الإستثناءان للبحرين التمتع بحقوق السيادة على جزيرتين ، أو لنقل ، بقعتين ترابيتين في الخليج إلى جانب بقعةٍ ثالثة موجودة ضمن سيادتها أصلاً وهي جزيرة « حَوَار » ..

ويبلغ عدد جزر « حوار » ثلاث عشرة جزيرة وهي أقرب من حيث الموقع الى قطر منها الى البحرين حتى أن الدكتور نجيب النعيمي المشاور القانوني لأمير قطر كان يقول لي : (أنظرُ إنها ليست أبعد من قفزة الذئب) وهو يستعير وصفاً دارجاً للمسافة بين البر القطري وهذه الجزيرة .. ، في حين تتكون « فِشْت الديبل » وهي الموضع الآخر للخلاف من مجموعة جزر صخرية تقع على بعد 25 كيلومتراً عن البحرين و20 كيلومتراً عن قطر .

لقد خُيِّل للطرفين بعد الثاني من آب « أغسطس » 1990 أنهما مقبلان على حل ودي لخلافهما ، فوقعا في شهر كانون أول « ديسمبر » 1990 محضراً يدعو الى حل الخلاف .

كان الطرفان يقتربان من حافة الإصطدام بين حين وآخر منذ سنة 1971 عندما إنتهى رسمياً الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ، وكانت السعودية في معظم الحالات مرجعاً للوساطة يلوذ به الطرفان .

غير أن قطر والبحرين ، وافقتا من حيث المبدأ على أن تتقدما سوية بطلب الى محكمة العدل الدولية لسبحث خلافتهما حول جزيرتي « حَوَار » و « فِشْت الديبل » وقطعة « جرادة » ، لتتلاقى الحجة بالحجة ، بانتظار أن ترجح إحداهما أمام المُصغين إليهما من مُحكمين وقُضاة دوليين يُفترض فيهم الحياد ، وهو أمر كان يعني أن الطرفين متخليان منذ الخطوة الأولى عن خيار الصدام المُسلح ، وأنهما إرتضيا اللغة وسيلة للتنازع بدلاً عن الرصاص . لكن هذه الظاهرة في الموقف نفسه تدلل على غياب الزمن الذي كان بإمكان العرب فيه أن يلتقوا داخل خيمة كما كان الأمر منذ قرن ، أو في إيوانات قصور رحبة بعدئذٍ ، ليحلوا مشاكلهم مستخدمين وسطاء من بينهم ، أو حتى دون الحاجة إلى مثل هؤلاء الوسطاء ، أما وأن الملف قد إنتقل إلى أيدي محكمة العدل الدولية ، فهو أمر كانت دولٌ عربية كثيرة تستثقل الخطوات التي تحملها إليه بإعتباره شكلاً من أشكال التدويل لخلافات عربية – عربية ، إلا أن متغيرات أحداث الخليج سمحت بتجاوز هذه الخطوط الحمر وجعلت اللجوء إلى (مرجعية دولية) بديلاً مُرجحاً عن اللجوء إلى (مرجعية عربية) وكان ذلك من شواهد إنهيار نظام عربي للتعاون .. بل للتفاهم أيضاً .

يُصر القطريون – الذين نقلوا (بصورة منفردة) خلافاتهم الحدودية مع البحرين إلى الوساطات والتحكيم – على أن الأسلوب الذي كانت تُحل به مشاكل الحدود بين شيوخ المنطقة ما زال ممكناً بكل ما ينطوي عليه من تبسيط في معالجة مشاكل معقدة ، ويذكرون في مجالسهم في كل مرة يثيرون فيها موضوع الخلاف على الحدود أن جلسة من بضع دقائق بين حاكم أبو ظبي السابق الشيخ شخبوط وحاكم قطر السابق الشيخ علي بن عبدالله قاد إلى ما بدا في حينه وكأنه تسوية لخلاف مُزمن عندما سأل الأول :

– وين حدودي يا علي ؟

فأجاب الثاني :

– حدودك في قصر الريان

عندئذٍ ختم الشيخ شخبوط الحديث قائلاً : وأنت يا علي حدودك أيضاً تنتهي في قصري ... ومنذ ذلك اليوم تمت تهدئة الخلاف الحدودي بين أبو ظبي وقطر دون أن يحسم هذا الخلاف فعلياً . (ويتردد أيضاً على ألسنة العوام أن هذا الحوار دار بين الملك عبدالعزيز آل سعود وشيخ قطر) .



لقد إنفتحت حربٌ معلوماتٍ ووثائقٍ بين قطر والبحرين عندما لجأت فيها إحدى الدولتين إلى نشر نصٍ لكتابٍ غربي عن منطقة الخليج ، فذهبت الدولة الأخرى إلى تكليف كتابٍ ومؤرخين لعرض حججٍ مقابلة .. وأعني بذلك كتاب (of The Persian Gulf The Gazetteer) لمؤلفه (Lorimer) الذي وجدتُ (خلال زيارتي الى قطر) أنه لم يعد يوزع من قبل حكومة قطر التي طبعته على نفقتها ، ربما خشية أن تستخدم بعض المعلومات الواردة فيه في الضد من طروحات « قطر » حول خلافها مع « البحرين » ، إذ مما يرد فيه أن الأشخاص المخالفين للقانون في قطر كانوا يُرسلون الى البحرين ليُحاكموا فيها ، كما حصل لأحد أبناء عائلة النعيمي الشهيرة ، كما أن أحد شيوخ « قطر » من آل ثاني كان قد استدعي الى البحرين حيث اعتقل في المنامة عند وصوله اليها .



عندما إلتقى وكلا الدولتين أمام محكمة العدل الدولية سنة 1993 جلب كلٌ منهما فريقاً من خبراء القانون الدولي من جنسيات غربية مختلفة لينقّبوا في وثائق للإحتلال البريطاني (الذي يعود إلى سنة 1820 وينتهي في سنة 1971) ومراجعة وثائق مكتب الهند والخارجية البريطانية ... وبدا أن الجدل بينهما قد يستمر سنوات طويلة لينتهي مرةً أخرى إلى تثبيت الوضع القائم لدولتين صغيرتين لن تقويا على الإحتراب عدا عن أنهما غير راغبتين فيه .

يرى القطريون أن الخلاف حول جزر « حَوَار » الواقعة على الساحل الغربي لقطر قد نشأ في المرحلة الأولى للتنقيب عن النفط في الثلاثينات من هذا القرن حين كانت السلطات البريطانية هي التي تقرّر الجهة المتمتعة بالولاية على جزر المنطقة ، وحُسم ذلك الخلاف المبكر في سنة 1939 عندما قررت بريطانيا أن جزر « حَوَار » تتبع البحرين ، ثم نشأ نزاع حول أسلوب ترسيم الحدود البحرية الذي تولته السلطات البريطانية سنة 1947 عندما إستثنت مناطق « فِشْت الديبل » و « جرادة » من قاعدة ترسيم حدود قاع البحر عن طريق إعتداد خط واقع في الوسط مع أن هذه المناطق كانت ستغدو عندئذٍ في نطاق دولة قطر ، ورأت البحرين يومئذٍ أن « فيشت الديبل » وقطعة « جرادة » ينبغي أن تخضع لسيادتها كما طالبت بأن تُلحق جزيرة « جنان » بمجموعة جزر « حَوَار » .

وثمة مشكلة في تعريف الدول .. فالبحرين تفضل أن تُوصف بأنها دولة أرخبيلية لكي تتمتع بحق ضم جزر « حَوَار » اليها بما يلبي شكل الأرخيبيل الذي يتكون من (33) جزيرة تضمها دولة البحرين ، في حين يرد القطريون بأنه لا توجد مرجعية دولية تمنح صفة الأرخيبيل لأية دولة ك ، وما زالت دول مثل أندونيسيا والفلبين موضع جدل حول ثبات صفتها كدولتين أرخبيليتين وان أهّم مصدر قانوني لحسم مثل هذا الجدل هو قانون البحار سنة 1982 ، ولذلك فإن حرص أية دولة على تحديد صفة تكوينها سيحدد نوع ما تتمتع بها من امتداد في المياه الإقليمية بكل ما يصادفها من جزر وصخور مرجانية ومكامن نفط وممرات ومضائق .

طالببت البحرين سنة 1964 بإعتبار « فِشْت الديبل » وقطعة « جرادة » جزراً ذات مياه إقليمية وعدّها ساحلاً خارجياً بهدف تحديد خطٍ أساس يتم فيه قياس خط الوسط ، ونبعت تلك المطالبة من عدّ البحرين دولة أرخبيلية . إلا أن قطر رفضت سنة 1965 تلك الدعوة وإقترحت أن تتم تسوية النزاع من خلال التحكيم ، وظلت البحرين متمسكة برفضها إدراج جزر « حَوَار » وتسميتها في مسألة التحكيم . وخلال سنتي 1975 – 1976 لجأت قطر إلى السعودية لتتولى الوساطة في الخلاف القطري البحريني حول جزر « حَوَار » والحدود البحرية وعرضت مجموعة مبادئ لتكون أساساً للتسوية وهو الأمر الذي عُرف لاحقاً بتسمية (إطار 1983) إلا أن أي تقدم لم يتحقق في تغيير الوضع القائم . وتوصل الطرفان إلى ما عُرف بإتفاقية الدوحة (كانون أول « ديسمبر » 1990) وهي إتفاقيةٌ نشأت في ظروف ما بعد إجتياح القوات العراقية للكويت ، لكن تلك الإتفاقية لم تقدم معالجة عملية للخلاف بل إكتفت بالإشارة إلى الحاجة المشتركة للعمل السريع على حلّ هذا الخلاف وإنطوت على عرض غامض لمسألة الأحقية في نقل النزاع إلى التحكيم الدولي .

وتردد أن ولي عهد البحرين كان قد عرض في وقت مبكر على أمير قطر رسم حدود داخل البر على جزيرة « حَوار » كجزء أساس من صفقة شاملة لحل الخلاف الحدودي ، غير أن أياً من الدولتين لم تشيرا رسمياً إلى ذلك العرض الذي يبدو أنه قُدّم إلى « قطر » عشية أزمة الخليج ، فقد غاب مثل هذا الأمر عن المطالب القطرية المدونة كما انتفى عن العروض البحرينية المدونة أيضاً .. لكن نمط العلاقات العائلية والقبلية في الخليج كانت تتيح الافتراض بوجود عروض من هذا النوع خاصة من جانب البحرين التي يشعر قادتها بالحاجة إلى حسم الخلاف الحدودي مع قطر لتأمين ظهيرهم الخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية .

لم تتردد حكومة البحرين في الإشارة إلى أنها رضيت بإتفاقية الدوحة في ظرف إستثنائي خلال أزمة الخليج بعد أن إنتهزت حكومة قطر فرصة إجتماع القمة الخليجية في عاصمتها لطرح موضوع علاقتها مع البحرين بهدف الضغط وإنتزاع الموافقة على صيغة مكنت قطر في مرحلة لاحقة من التقدم بطلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية ، ولم تكتفِ حكومة البحرين في العرض الذي قدمته أمام المحكمة بالإعتراض على إختصاص هذه المحكمة للنظر في الخلاف المطروح ، بل ذهب ممثلها إلى أن (حقوق البحرين في منطقة « الزبارة » وفي جميع المناطق البحرية التي سبق للبحرين أن مارست السيادة عليها من قبل هي حقوق معروفة لشعبي البلدين وكل شعوب المنطقة) ... هنا بلغ الضربُ المواجه .. عندما عاد المتنازعون إلى حقبة زمنية سبقت تاريخ بدء الخلاف على الجزر ، إذ أن البحرين وهي أرض « دلمون » التاريخية القديمة كانت في وقت ما تدير معظم المناطق التي أصبحت لاحقاً جزءاً من قطر التي تحكمها عائلة آل ثاني ولا شك أن عودة إلى تلك الحقبة من التنازع بين آل ثاني في قطر وآل خليفة في البحرين يُخلّ بقواعد توزيع الأدوار ورسم الحدود وتحديد أشكال الدول وحجومها كما خلّفه البريطانيون في المنطقة ، وبالتالي فإن الجميع سيقروون ، عندئذٍ ، رفع الغطاء عن تلك المرحلة التي يجري تناسيها بعد أن ساد إتفاق بالعرف .. إتفاق غير مكتوب أو مقنن على إبقاء تلك المراحل من التنازع والشكّات القبلي والسياسي في حالة السبات .. لكن المارد إذا تيقظ .. فمن سيعيده ، بعدئذٍ ، إلى قُمقمه سابئاً صامتاً ؟

قطعتُ تسعين كيلومتراً من « الدوحة » حتى أصل إلى آثار منطقة « الزبارة » في الجهة الشمالية العليا من شبه جزيرة « قطر » ، ولم تصادفني على طول الطريق غير صحراء زُرعت فيها بضع بساتين صغيرة كان قد جرى تحسين لتربتها ونقل تربة صالحة للزراعة إليها من أماكن أخرى ، أما في « الزيارة » نفسها ، فكان هناك مخفر للشرطة على مقربة من الساحل ، إلى جوار موقع قديم بُني من الطين على هيئة حصن للحماية اعتاد سكان منطقة الخليج بناءه بحيث يكون متاحاً للمدافعين عنه استخدام مواقع في الجهات الأربع لإطلاق النار عبر فتحات صغيرة تسمح بإخراج فوهات البنادق . في حين عُرِضت مخلفات قرنين من الزمن بطريقة بسيطة للغاية داخل صناديق زجاجية ، وهي أختام وبقايا أواني زجاجية صغيرة وسكاكين صدئة بينما ترك الفخار المكسور فوق الأرض ، ولم يكن هناك أي حارس ليمنع الزائر الطامع من نقل أية قطع أثرية قديمة إلى خارج المبنى الذي وضع أمام واجهته الخارجية مدفع قديم أشبه بمدافع البحرية الهندية كما تعرضها الأفلام البريطانية عن معارك القرن السادس عشر .

ولم يكن هناك شيء آخر يستحق الذكر في « الزبارة » .. إنها قطعة أخرى من الصحراء تخلّفت عليها آثار لا توجد معلومات كثيرة للتعريف بمن كان يشغلها ، هذا هو إذن بعض ما تبقى من حصون آل خليفة الذين كانوا قد نزحوا من نجد إلى هذه المنطقة سنة 1666 ، واتخذوها قاعدة تجمعوا فيها من مناطق مختلفة لينطلقوا منها لفتح « البحرين » سنة 1700 ، يوم كان لديهم ما يقدر بـ 150 سفينة وزورقاً سلّح بعضها بالمدافع ، لكنهم فشلوا في حملتهم فلجأوا إلى مدينة « البصرة » ونزلوا في بلدة « أم قصر » العراقية قبل أن يعودوا ثانية إلى « الزبارة » سنة 1766 ليجعلوها عاصمة لهم .. ومنذ ذلك الحين تمكن آل خليفة من تأسيس واحد من أقوى التحالفات القبلية الذي اتخذ من « الزبارة » مركزاً له وجمعوا فيه عشائر مستوطنة في « الدوحة » و « الوكرة » وتوحدت معهم جميع افخاذ قبيلة العتوب التي يتحدر منها آل خليفة أنفسهم ، وتمكنوا من فتح البحرين وطرد الإيرانيين منها سنة 1783 ، غير أنهم لم ينتقلوا كلياً إلى البحرين بل صار بعضهم يقضي نصف السنة في « الزبارة » ونصفها الآخر في « البحرين » .. واستمر هذا الوضع حتى نهاية القرن الثامن عشر عندما جرى الإحتلال التركي لقطر . أما البريطانيون فكانوا يعاملون « قطر » كجزء من « البحرين » واستمروا في استثناء « قطر » من إتفاقاتهم الثنائية التي اعتادوا عقدها

مع البحرين وامارات المشايخ الأخرى حتى انتهى هذا الوضع بعقد أول إتفاق ثنائي مع « الدوحة » في سنة 1939. تبدو قطر أشبه بنتوء خارج عن جسد شبه الجزيرة العربية يمتد إلى داخل الخليج بـ 30 كيلومتراً عرضاً و 160 كيلومتراً طولاً، وهي تحتوي على مخزون كبير، قد يكون الثالث من إحتياطي الغاز في العالم، خاصةً في حقل الغاز الشمالي، غير أن عمر نفطها أقصر من أعمار نفوط الدول الأخرى إذ لا يزيد عن ثلاثين سنة مقبلة، ويتحدر سكانها الأصليون الذي لا يزيد عددهم عن 100 ألف من كبريات قبائل « نجد » مثل « الهواجر » و « الخوالد » و « بني مُرّة »، وقد عرفت في تاريخها الحديث الإنقلاب الوحيد الناجح في دول الخليج عندما عزل الأمير ولجأ إلى المملكة العربية السعودية التي ساعدته في إستعادة إمارته بعدئذٍ ليباشر في تأسيس دولة حديثة طموحة لم تخرج عن قاعدة « الأرباع » التي تقسم ثروة البلاد بين ربع الأمير وولي العهد وربع لعائلة آل ثاني وربع يذهب إلى صندوق تُشرف عليه العائلة ثم يذهب الربع الأخير إلى ميزانية الدولة، وهي القاعدة التي تعرضت للنقد في وقت مبكر ويُفترض أنها أُلغيت بعد عودة الأمير إلى الدوحة. ويُفترض أن يكون القطريون الشعب الأقرب إلى السعوديين نظراً لاتباعهم إجتهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتحدرهم من قبائل نجد، حتى يبدو أن كل مظاهر الخلاف ومحاولة التفرد لا بد أن تقود في النهاية إلى الإندماج بأقرب الجيران قبلياً وعقائدياً.. وجغرافياً: السعودية.

أما البحرين التي يفضل سياسيوها أن توصف بأنها (دولة أرخبيلية) فتضم ثلاثاً وثلاثين جزيرة، منها ثلاث متصلة ببعضها هي « المحرق » و « البحرين » و « سترّة »، وتواجه معضلة شحوب مخزونها من النفط الذي يُقدر ما استثمر منه بـ 65%، في حين أن أكبر حقل نفطي تستثمر منه البحرين هو حقل « أبو سعفا » الواقع في المياه الإقليمية السعودية، ويتكون سكانها الأصليون من المسلمين السنة والمسلمين الشيعة وهو أمر يعطيها ميزة التنوع بكل ما يحمله من تعددية إجتماعية وفكرية بمزاياها ومعضلاتها معاً. في 15 / شباط « فبراير » 1995 حدث ما كانت قطر قد إنتظرتة طويلاً، فقد قررت محكمة العدل الدولية في « لاهاي » قبول إختصاصها للنظر في الخلاف القطري البحريني (عشرة أصوات مقابل خمسة) وتحفظت البحرين على القرار ودعت ليكون مجلس التعاون الخليجي حاضنة للبحث في حل الخلاف ثم اللجوء الى التحكيم إذا تعثرت سبل الحوار بعدئذٍ.. غير أن التطور الذي حصل بعد أربع وعشرين ساعة أدار اتجاه البوصلة التي تحكمت في الجدل حول اسلوب معالجة هذا الخلاف عندما رحبت قطر والبحرين بوساطة السعودية، وأبدت الدوحة استعدادها لسحب طلبها من محكمة العدل الدولية، ليشيع مناخ من الإستعداد للتعاون غاب عن العلاقات الخليجية على مدى ثلاث سنوات، ولتستعيد الرياض دورها التوسطي الذي كانت قد باشرته منذ سنة 1986 لتكون وسيطاً وضامناً لاتفاق لم يعد بلوغه مستحيلًا في (صفقة وسط) قد تخرج منها قطر والبحرين.. راضيتين.



ظهر أول تخطيط للحدود بين السعودية وقطر سنة 1965، قبل ان تتمتع قطر باستقلالها كدولة، ولذلك فان السلطات البريطانية كانت هي الجهة التي توكلت وضع ذلك التخطيط من خلال مجموعة مراسلات تعرضت للحدود بين امارات الخليج والسعودية. وتوصلت الرياض سنة 1974 الى اتفاقية شاملة مع الامارات العربية المتحدة لتعيين الحدود المشتركة بعد ثلاث سنوات من اعلان الدولة في الامارات، وقد عالجت الاتفاقية نقاط الاتصال البري بين الامارات والسعودية وقطر في منطقة خور العديد. وكانت الدوحة تنظر على مدى عشرين سنة منذ استقلالها الى اشكالات الحدود على أنها خلاف مع الامارات اكثر منه مع السعودية كما قال النعيمي المشاور القانوني في مكتب امير قطر، إذ أن اتفاقية سنة 1965 كانت المرجعية التي تنظم نقاط الحدود مع السعودية، قبل ان يظهر خلاف حول تحديد موقع (المحارف) الحدودي، حيث ترى السعودية ان هذه النقطة الحدودية تقع الى الشمال من خور العديد في حين ذهبت

قطر الى ان موقعها هو الى الجنوب من الخور بمسافة خمسة كيلومترات وهو امر تطلب لمعالجته توقيع اتفاقية لاحقة تحمل امضائي وزيري خارجية السعودية وقطر . ويدل الايقاع الذي سارت فيه معالجات الحدود بين البلدين ان الخلاف قد خرج فجأة من حالة السكون الى الانتفاخ ليصبح قضية سياسية ساخنة منذ واقعة الحدود في تشرين الثاني (نوفمبر) 1991 عندما جرى تبادل إطلاق النار قالت السعودية إنه وقع على خلفية نزاع قبلي في حين قالت قطر انه (معركة حدودية) وقعت في منطقة الخفوس التي استمر الوضع مجمداً فيها منذ اتفاقية 1965 ، ولذلك لا يخلو التصعيد الاعلامي الذي رافق تلك الواقعة من اهداف سياسية أكبر بكثير من مجرد كونه حادث اطلاق للنار أو خلافاً حول نقطة حدودية منسية في الصحراء ، وهي نقطة لا تكاد تجد موضعها في جميع الخرائط الرسمية التي توزعها دول المنطقة بمن فيها قطر نفسها .



الإمارات وإيران

يتداول سياسيو منطقة الخليج أسماء بريطانيين تركوا آثار بصماتهم الشخصية على خارطة المنطقة ويستشهدون بهم كأنهم صنّاع الأحداث الحاضرة ، فهم يعرفون السير بيرسي كوكس الشهير بالعصا التي رسم بها على أرض رملية في « العقير » حدود العراق والسعودية والكويت ، ويعرف العراقيون المس بيل السكرتيرة الشرقية التي كانت تدير شؤون بلادهم في مطلع القرن العشرين ، كما سيذكر الخليجيون اللورد « سالزبوري » وزير خارجية بريطانيا سنة 1887 الذي إستهوته خارطة أصدرتها وزارة الحرب البريطانية لإيران ومنطقة الخليج ، وميّزت كل جزء من الخارطة بلون يشير إلى السيادة الإيرانية من جهة والسيادة البريطانية من جهة أخرى ، وكان أن أعطت جزر « طُنب الكبرى » و « طُنب الصغرى » و « أبو موسى » اللون نفسه الذي ميّزت به المناطق الخاضعة لسيادة إيران .. فوضع اللورد « سالزبوري » تلك الخارطة في البريد الدبلوماسي وبعثها إلى سفير صاحبة الجلالة في طهران يطلب منه تسليمها إلى الشاه الذي عدّها أئمن هدية يُقدّمها له البريطانيون ، على الرغم من أن تلك الجزر لم تكن مأهولة سنتئذٍ ، وكانت بريطانيا تستعد لإعلان ملكيتها لها كما يقول السفير « جوليان ووكر » في ندوة بباريس سنة 1992 (إشتراك « ووكر » في ترسيم حدود المنطقة وتفرغ آخر سنوات خدمته لإدارة شؤون بعض أطراف المعارضة العراقية بعد حرب الخليج وإلزامها بالإعتراف بالحدود الجديدة مع الكويت قبل أن يتقاعد سنة 1994 .) المهم .. أن الخليجين والإيرانيين صاروا بعد مئة سنة يحصدون ما زرعه « سالزبوري » في يومٍ كان فيه الشيخ خليفة بن سعد من « لنجة » يُخاطب البريطانيين برسائل تؤكد عائدية جزيرتي « طُنب » إلى « رأس الخيمة » ويؤكد القواسم في « الشارقة » عائدية جزيرة « أبو موسى » لهمك .. وبدلاً من رعاية تبعيات محمياتهم ، ترك البريطانيون لإيران إخضاع الجزر تباعاً ... وبعد أكثر من مئة سنة لم يجد الإيرانيون من الوثائق للبرهنة على أحقيتهم في الجزر أمتن من هدية « سالزبوري » ، فصار الجدل يدور حول الألوان التي طُبعت بها خارطة بريطانية بوصفها حجة لا تُرد ..



ويبدو أن فكرة المقايضة تتسيد عقول الإيرانيين .. فكأنهم أخذوا الجزر الثلاث مقابل تنازلهم عن المطالبة بالبحرين التي إستقلت في 14 / 8 / 1971 إثر إستفتاء أجرته الأمم المتحدة ، أي قبل مائة وستين يوماً من إنزال قوات إيرانية في الجزر الإماراتية الثلاث ورفع العلم الإيراني عليها ، ولا شك أن البحرينيين سيقاومون القبول بتسوية (المقايضة) لأنهم يرون في ذلك إنتقاصاً من سيادتهم وربطاً لإستقلال

دولتهم بمصير الجزر ، عدا عن أن تنازل الشاه عن المطالبة بالبحرين لم يكن ميزةً يقدمها لأهل هذه البلاد التي كانت في يوم مضي تبعث بمندوبيها لحضور إجتماع ممثلي الولايات الإيرانية في طهران ، تماماً كما كان يفعل العرب الآخرون في العراق وسوريا والحجاز في إرسال ممثليهم لحضور مجلس أعلى في (الأستانة) أيام الإحتلال العثماني ، وهو أمر إندثر في مرحلة إستقلال هذه الدول واستعادة هوياتها .. أو إكتساب هوياتها الجديدة .

ورجّحت إيران مكاسبها في الوجود على أرض الجزر منتفعة من فرض (أمر واقع) بالتقادم بدءاً من سنة 1971 على أمل أن يتكون لها حقٌ مكتسب في 99 سنةً يتعذر بعدها رد شرعية السيادة الإيرانية على الجزر . وقد مضت عشرون سنة متصلة قبل أن تثير الإمارات أحقيتها في السيادة وتثبيت موقفها في الهيئات الدولية وأمام إيران ولتجعل هذه المسألة في مقدمة أولوياتها السياسية ، كما أن الشاه كان قد عمد إلى إحتلال الجزر (1971/11/30) قبل يومين فقط من إعلان إستقلال الإمارات ، ثم كان في مقدمة الذين إعترفوا بإستقلال هذه الإمارات (1971/12/2) المنزوعة عنها ثلاثٌ من جزرها .. وكأنه أراد تكريس (وضع قائم) من جهة ، وإظهار حُسن النية نحو الإمارات من جهة أخرى ، وقد ثبتّ بذلك أنه لم ينتزع جزءً من دولة بعد إستقلالها ورسم حدودها بل أجرى آخر تسوية لإقتسام المنطقة في آخر لحظة للوجود البريطاني

في حين كانت مذكرة التفاهم بين الشارقة (صاحبة الولاية على جزيرة - أبو موسى) وإيران والتي جرى التوقيع عليها سنة 1971 قد أعلنت رضا الطرفين على (تأجيل البحث في مسألة السيادة على الجزيرة لمدة 25 عاماً) يفترض أنها كانت ستنتهي سنة 1996 ، غير أن طهران أخلت بمضمون تلك الإتفاقية عندما أكملت إحتلال الجزيرة في نوفمبر (ت 2) 1991 .

ولعل من نقاط الضعف التي شابت موقف الإمارات أنها تحاشت إثارة موقفها على مدى عشرين سنة (1971 - 1991) بما كرس لدى إيران (خلال سلطتي الشاه والجمهورية الإسلامية) الإستنتاج بأن المكوث بالتقادم سيفرضُ أمراً واقعاً . وليس كافياً التدليل على بروز عوامل جديدة أن تشتكي الإمارات من بناء مدرج في إحدى الجزر الثلاث أو طرد العاملين من حملة جنسية الإمارات ، إذ أن هذه التفاعلات هي نتيجة وضع قائم .. هو وضع الإحتلال .. ويرجع الصمت الإماراتي عشرين سنة التفسيرات التي قُدمت حول الطريقة الغامضة التي تنازل بها شيوخ سابقون عن الحق الوطني في هذه الجزر .. عدا عن تكريسه الشعور بالضعف والذالة وهو أمرٌ يوفر بيئة خصبة لترويج مسألة المقايضة التي جرت بين إيران والإحتلال البريطاني بإطلاق يد طهران على الجزر مقابل الإمتناع عن المطالبة بالبحرين ..

لقد أثارت بعض الدول العربية (العراق وليبيا واليمن) على مدى السنوات العشرين الماضية موضوع الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث ، في حين أن دولة الإمارات إمتنعت عن القيام بحملات من ذلك النوع للمطالبة بحقوقها في السيادة على هذه الجزر ، وقد يكون السبب عدم توازن قوتها العسكرية والسياسية مع قوة إيران .. عدا عن وجود جالية إيرانية هي الأكبر من الجاليات الموجودة في الإمارات بكل ما تتمتع به من نفوذ وما تشكله من قوة إحتياط لإيران في هذه الدولة الجديدة ..

إن إختلال موازين القوى هو الذي يتحكم بالوقائع ..

قبل ثلاثين سنة من إحتلال الشاه للجزر لم يكن بمقدور حاكم جزيرة « أبو موسى » حمايتها لأنه بكل بساطة ، كما أبلغ السلطات البريطانية الحامية في المنطقة يومئذٍ ، لم يكن يجد في كل واردات الجزيرة ما يكفي لدفع راتب حارس فيها حتى يبقى له علمٌ مرتفعٌ فوق الجزيرة .. ومع ذلك لم يُنكس ذلك العلم يوماً ..



صممت الإمارات أكثر من ستة أشهر على الإجراءات التي إتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى (1992) ..لعلها تتحاشى الخطر في محاولة تصغيره وعدم إثارة هلع الناس منه .. فهل إرتكبت بذلك الخطأ نفسه الذي إستمر عشرين سنة من قبل ؟

لقد بات من الصعب على الخليجيين أن يميزوا بين السياسة الإيرانية في عهد الشاه والسياسة الإيرانية في عهد الجمهورية الإسلامية ، التي تجسدها نزعة لفرض السيطرة سواء في التشدد الذي يُظهرونه في مسألة الجزر الثلاث أو في الموقف من مشكلة شط العرب أو في التعامل مع مستقبل البحرين .. حتى بدا أن أسلوب المقايضة ظل مستمراً وكان الحق الإيراني ثابتاً في جميع هذه الحالات وأن أي تنازل في أية حالة لا بد أن يرتب مكاسب لإيران عوضاً عنه في حالة أخرى ..

على أن أهم ما تتمحور حوله حجة الإمارات في العودة للمطالبة بهذه الجزر (أبو موسى تابعة للشارقة وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعتان لرأس الخيمة) هو أن قبول الإمارات بالتخلي عن السيادة على هذه الجزر لصالح إيران قد جرى في وقت لم تكن تتوافر فيه شروط السيادة الكاملة ، بمعنى أن حكام الإمارات كانوا تحت ظروفٍ مكرّهة لم تترك لهم خياراً آخر وهما إمارتان ضعيفتان في مواجهة دولة كبيرة وطامحة ، وبالتالي فإن كل ما يفرض بالإكراه بما في ذلك الخضوع لشروط الإذعان في الحروب قابلٌ للرد في مراحل تالية من تطور الدول .. بهذه الطريقة يمكن أن يكون الشعور بالذنب دافعاً مضافاً للشعور بالأحقية في مطالبة الإمارات بهذه الجزر بعد تفجر مشكلة جزيرة أبو موسى في نيسان سنة 1992 عندما طردت السلطات الإيرانية عمالاً كانت الشارقة قد أرسلتهم للعمل في الجزيرة وأعلنت وسائل الإعلام الإيرانية أن السيادة على هذه الجزيرة لطهران وحدها ، فراحت الإمارات على مدى ستة أشهر تتأمل هذا التطور في إحدى الجزر الثلاث ثم قررت أن تفتح الملف كله هذه المرة بعد أن سكتت الدولة الصغيرة على الدولة الكبيرة عشرين سنة مرت فيها مرحلة تكوين الدولة ووقعت فيها حربان في الخليج تمحورتا في أسبابهما المباشرة حول خلافاتٍ في أحقية الولاية على الأرض والحدود والجزر .

فهل وجدت الإمارات في ظروف ما بعد حرب الخليج اللحظة المناسبة التي إنتظرتها طويلاً؟ بمعنى هل أرادت أن تحشد تأييداً دولياً لها أمام إيران مشابهاً للتأييد الذي حصلت عليه الكويت أمام العراق؟

إذا كان ذلك أمراً يجول في خواطر السياسيين الإماراتيين فلا شك أنه إنتباهة متأخرة وقياس غير متساوٍ للوقائع وعوامل التنازع ، فقد أدبرت القوات الأمريكية وحليفاتها عن المنطقة مخلفةً من أسطولها ومشاتها وطائراتها قدراتٍ تدير مراكز الضبط والتحكم دون أن تكون مهياًً عملياً وسياسياً للقيام بجهدٍ شمولي في مسألة الجزر الثلاث بحجم الجهد الذي قامت به في حرب الخليج ، ثم أن قدرة الطرفين في (طهران وأبو ظبي) على مواصلة الحوار وإدانة الإتصال على مستوى وزراء الخارجية والزيارات المتبادلة بعد حرب الخليج قدم بديلاً عملياً عن مشروع الحشد الإقليمي والدولي لمساندة طرفٍ ضد طرفٍ آخر .. إذن كان التوقيت متأخراً هذه المرة أيضاً .

لا حرب إقليمية جديدة في المنطقة بسبب هذه الجزر .. لكن لا إطمئنان ولا إستقرار في هذه المنطقة بسبب الجزر أيضاً .



العراق والكويت

لقد أدى الخوف والحذر وسرعة الغضب إلى إخفاء الأهداف الحقيقية لكل من الكويت والعراق ، فلم يعد هناك من هو مستعد لأن يُسمى الأشياء بأسمائها سواء كان يعرض لحق عراقي ، أو يعرض لشعور كويتي بالخوف والخطر ، فالإعلام العراقي الذي تأسس أدائه على قاعدة التعميم وإخفاء التفاصيل خاصة منذ إندلاع الحرب مع إيران عندما غابت المعلومات وغلب الخطاب الإنشائي بكل مبالغاته وتهويلاته ، وقع في المزلق نفسه حين أثار الخلاف مع الكويت فصار يبتعد عن تحديد النقطة التي تنتهي عندها مطالب العراق ، مع أن هذه النقطة كانت معروفة في دهاليز السياسة السرية ، غير أنها لم تكن معروضة بأمانة للجمهور المحلي والخارجي ، الذي تكون لديه إنطباع خاطيء عن مطالبة شاملة بلا حدود تقوم على إلغاء كلي لوجود الكويت كدولة أو كيان دستوري .

أما الخطاب الكويتي فإنه هو الآخر ذهب ، تحت هاجس الخوف والشعور بالضعف وفي ضوء تجربة الإكتساح الشامل للقوات العراقية للكويت كلها وما رافق ذلك من أداء سياسي وإعلامي ، الى إلغاء التفاصيل والحديث عن خطرٍ لا حدود له ولا تتوقف فوهته عن إبتلاع كل ما يصادفه ، فغابت التفاصيل وحل التعميم أيضاً .

وإزاء الخطابين الإعلاميين والسياسيين في بغداد والكويت ستكون هناك مسؤولية أخلاقية وعملية ثقيلة على كاهل أولئك الذين يعينهم بناء مستقبل آمن فيه قدرٌ كبير من التراضي ويخلو من إستحلال دم الآخرين لكي يردوا على الخطابين بتوصيف الحدود التي تنتهي إليها معضلة العراق الجغرافية من جهة وتنتهي عندها معضلة الشعور بالخطر والخوف من الزوال لدى الكويتيين من جهة أخرى .

وقدر تعلق الأمر بالعراق فإنّ البحث عن منفذ بإتجاه البحر لم يكن هدفاً للنظام السياسي القائم في بغداد بل كان هاجساً قديماً يشغل سياسيي العراق ومخططي نهضته منذ نشوء دولته الحديثة في الخمس الأول من القرن العشرين ، وقد تكررت المطالبات بضم جزيرتي « وربة » و« بوبيان » الى العراق منذ الثلاثينات .. إنّ ما يُعرف بإتفاقية 1932 ، التي إستندت إليها خطة ترسيم الحدود بعد حرب الخليج ، كانت تحتمل على الدوام أشكالاً عدة في التفسير ، فقد وُضعت الإتفاقية في العام الذي كانت فيه الصحافة العراقية تشن حملة واسعة للمطالبة بضم الكويت بعد أن أصبحت مرتعاً للمهربين والقراصنة ، وزار شيخ الكويت أحمد الجابر بغداد والتقى مع الملك غازي ليقدم اليه الضمانات بعدم إلحاق الأذى بالعراق على أيدي المهربين واللصوص ، وجرى إثر ذلك تبادل الرسائل حول الحدود (بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد والشيخ أحمد الجابر والوكيل السياسي البريطاني في الكويت) لتعريف الحقوق القائمة على الأرض اعتماداً على ما كان يُعرف بالخط الأخضر المرسوم سنة 1913 ، غير أن تلك المراسلات لم تمنع الملك غازي نفسه من تبني الدعوة إلى ضم الكويت الى العراق عبر ما كان يذيعه بنفسه من تعليقات في إذاعة نصبت في قصر الزهور ببغداد .

ويُظهر المناخ السياسي المتناقض الذي ولدت فيه الإتفاقية عدم وجود وحدة في الرأي داخل العراق من جهة ، وأنها جاءت على النقيض من المواقف السياسية والإعلامية التي كانت معلنه آنذاك .

روى لي الدكتور محمد فاضل الجمالي (رئيس وزراء العراق ووزير الخارجية لمرات عدة خلال العهد الملكي) أنه أُستدعي من قبل الأمير « عبدالآله » الوصي على عرش العراق منتصف 1949 ، الذي طلب إليه إدراج القضايا التي ترى وزارة الخارجية (وكان الجمالي وزيرها سنتنذٍ) إثارتها مع الحكومة البريطانية ليحملها معه في زيارته المقررة إلى لندن .. وقد أدرج الوزير أكثر من عشرين مطلباً رئيساً وثانويّاً كان من بينها (مطالبة الحكومة البريطانية بإعطاء العراق جزيرتي وربة وبوبيان للحاجة الملحة لهما ولإنهما إمتداد للساحل العراقي وبدونهما لن يكون بمقدور العراق التمتع بهذا الساحل لينفتح على المياه الدولية في الخليج) .

ويبدو أنّ الأمير عبدالآله نقل ذلك الطلب إلى رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية اللذين وعدا بدراسة المطلب العراقي دون أن يلزما نفسيهما بإعطاء أي وعد لبغداد بالإستجابة له .

وكانت الحدود المتحركة التي تتسم بعدم الثبات عاملاً آخر مثيراً للقلق في مناطق كانت حتى مطلع الستينات (عشية إعلان إستقلال الكويت وبعده) فسحاً سائبة ليست تحت إدارة أحد أو أنها كانت فعلاً تابعة للإدارة العراقية ينتهي آخر خط فيها عند منطقة « المطلاع » على عمق ثمانين كيلومتراً من الحدود التي كانت قائمة حتى الثاني من آب 1990 ، ولو توفر قدرٌ من حسن النية والحكمة وروح التعاون لكان بالإمكان إيجاد حل لمعضلة المنفذ البحري العراقي ومستقبل الجزيرتين والعمق الحدودي في مقابل تمتع الكويت بالشعور الدائم والثابت بالأمان وبوجود جيرة مسالمة ، غير أنّ نفي هذا كله كان سيدفع في ما مضى ، وقد يدفع في المستقبل الى ظهور دعوات تطالب بكل شيء ما دام الإعتراف بجزء من الشيء متعذراً ومرفوضاً ، فالعراق لن يكون معنياً بالحديث عن حق في مدينة الكويت ، مثلاً ، لكن ذلك سيحتاج إلى مرونة عالية وإستعداد متقابل للتضحية إذ لا يجوز أن يكون الكويتيون محرومين من الماء العذب المتدفق في العراق كما لا يجوز حرمان الكويت من الإطمئنان الى وجود جارٍ عربي قوي يمنح الحماية عندما يكون الكويتيون في حاجة لها ، هذه أمثلة لا بد من إدامة الإحساس بها في وضع جغرافي متجاور متلاصق ليس في مقدور طرفيه ، على كل ما بينهما من حساسية وتحفّزٍ وحذرٍ وحاجة وخوف ، أن يبدلا من موقعيهما على

الخارطة ، فلن يرحل في يوم ما أي من الشعبين عن أرضٍ ولد فيها وأنشأ عليها نماذج الدستورية ، وليس أمامه الا التطبيع بهدف التعايش وتحمل كل طرف للآخر مقابل توضيحات متقابلة ، وهو أمر لن يكون من العسير على طواقم سياسية تعمل بعيداً عن روح الإنتقام والكراهية أن تجد حلولاً له .



زار الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت بغداد سنة 1966 ، وبذل جهداً كبيراً للتأثير على المسؤولين العراقيين لإنتزاع إعتراهم بترسيم الحدود طبقاً لمحاضر 1932 ، لكنه وجد مقاومة متفاوتة القوة في بغداد ، لعل أكثرها وضوحاً كان ما أبلغه به السيد ناجي طالب رئيس الوزراء الأسبق الذي إعتذر أولاً عن قبول سيارة شخصية قُدمت إليه كهدية .. كما قُدمت سواها إلى غيره من المسؤولين العراقيين آنذاك ، ثم رفض التصديق على مخلفات ما رسم من شكل للحدود في محاضر سنة 1932 وإرتضى بتشكيل لجنة فنية لدراسة هذه المسألة وإعطائها حيزاً كافياً من الزمن لأداء مهمتها .

وبالفعل إجتمعت اللجنة ثلاث مرات خلال ستة أيام بدءاً من 26 / 2 / 1967 واقترح الدبلوماسيون والقانونيون العراقيون اجراء عملية مسح لمناطق الحدود لإعداد خرائط جديدة ومفصلة تكون أساساً لأي عمل يقرر مصير الحدود دون الإكتفاء بمخلفات الخرائط القديمة .

ويقول السيد ناجي طالب في إستذكاراته إليّ بعد حرب الخليج أنه كان على الدوام يحترم إستقلال الكويت ، لكن الخلاف كان يتعلق برسم الحدود خاصة في طريقة تفسير إتفاقية 1932 ، وأن الكويتيين يدركون مقدار حبه وإحترامه لهم ودفاعه عن إستقلال دولتهم ولذلك ينبغي التمييز بين مسألة الحدود ومسألة استقلال الكويت . وأنه لذلك كان يرى ضرورة تحديد خط جديد للحدود في منطقتي سفوان والباطن ، وهو الأمر الذي أدى إلى رفض العراق صراحة القبول بالحدود التي عينها خط 1932 .

وعرض السيد مرتضى سعيد الحديثي وزير خارجية العراق الأسبق خلال زيارته إلى الكويت في شهر أيار « مايس » 1972 إبرام صفقة شاملة بين البلدين يكون موضوع الحدود جزءاً منها وتشتمل على بناء (علاقات مميزة) وإعطاء الأولوية للإستثمار الكويتي في العراق ، والإستجابة إلى طلب بغداد الحصول على منفذ أوسع على الخليج بما في ذلك التمتع بحق إستخدام جزيرتي وربة وبوبيان . غير أن الحكومة الكويتية رفضت الربط بين مسألة الحدود وأية مسألة أخرى .

غير أن جزيرتي « وربة » و « بوبيان » بقيتا غير مأهولتين حتى نهاية 1973 قبل أن تلجأ الكويت الى المباشرة ببناء منشآت صغيرة عليها إثر أزمة مخفر « الصامته » الحدودي التي وقعت في ذلك العام ، وبعد أن قيل لولي عهد الكويت في بغداد التي زارها سنتئذٍ إن لدى الحكومة العراقية رغبة لتأجير الجزيرتين غير المأهولتين لمدة 99 سنة ، فعاد الى الكويت ليجعل من قرار بناء منشآت في الجزيرتين ونقل بضعة موظفين إليها رداً على دعوى أن الجزيرتين عديمتا الأهمية للكويت بدليل أنها لم تشغلهما ولم تؤسس عليهما أية منشآت مثل مراكز الإدارة والمراقبة وحرس الحدود .

كان العراق قد سعى سنة 1972 إلى تطوير القاعدة البحرية في ميناء أم قصر بعد أن كانت المنشآت العسكرية في الميناء لا تتجاوز بضعة أبنية متناثرة تقدم خدمات لعدد محدود من زوارق قوات خفر السواحل وتضم وحدات من القوة النهرية التي لا تتمتع بالقدرة على العمل في أعالي البحار ، وتدارس ضباط ركن عراقيون إمكانية توسيع منشآت الميناء لتصبح قاعدة بحرية متكاملة تخدم سفناً حربية وطنية قادرة على العمل في أعماق مياه الخليج المواجهة للعراق إنطلاقاً من فكرة تطوير إطلاله على الخليج ، وكان خبراء سوفيت يشجعون على هذا المشروع على أمل أن تتمتع القطع البحرية السوفيتية في مراحل لاحقة بخدمات هذه القاعدة بعد توصل بغداد وموسكو إلى الإتفاق على إعلان أول معاهدة للصدقة والتعاون .

وبلغ الإهتمام بأمر القاعدة أعلى مستوى في السلطة عندما ترأس الرئيس أحمد حسن البكر إجتماعاً عُقد في مقر وزارة الدفاع سنة 1972 وضم شخصيات عسكرية وسياسية وعدداً من مدراء الصنوف في القوات المسلحة كانت الخطوة العاجلة هي إكمال بناء قاعدة للصواريخ في ميناء أم قصر بمساعدة من الخبراء السوفييت والكوريين بعد أن تلقى ضباط عراقيون تدريباتهم في قاعدة «بوتبي» البحرية السوفيتية على عمليات إدارة القواعد البحرية وإقامة أنظمة الإتصال مع السفن الحربية، واتفق وفد عسكري عراقي زار الإتحاد السوفيتي سنتنذراً على شراء سفن حربية كبيرة وثلاث فرقاطات وهو الأمر الذي مهد لتكوين قوة بحرية أنيطت قيادتها بضابط بحرية سوري كان يعمل في العراق هو «عبدو الديري» .

وواجه العاملون العراقيون والسوفييت في تأسيس قاعدة الصواريخ معضلة أمنية وعملية مركبة بسبب وجود ضباط أمريكيان وإيرانيين في جزيرة «وربة» و «بوبيان» يقومون بمراقبة عمليات البناء والتشييد على الأرض وتحت المياه عند حافة الميناء العراقي .

ورأى ضباط الركن العراقيون (الذين شاركوا في إجتماع وزارة الدفاع 1972) إستحالة إكمال عملياتهم في الميناء تحت المراقبة من الجزيرتين، واقترحوا خطة عسكرية بديلة في حالة عدم التوصل إلى إتفاق مع الكويت للحصول على موطئ قدم عراقية في الجزيرتين .. وتدارس إجتماع وزارة الدفاع الخطة البديلة التي تقضي بالإندفاع إلى شريط على البر جنوب ميناء أم قصر في إتجاه المياه العراقية في خور عبدالله وخور الزبير لتأمين ظهر القاعدة العراقية .

وانبرى عدد من السياسيين المدنيين مقترحين تطوير الخطة العسكرية لتشمل عمليات واسعة داخل الكويت، غير أن الرئيس البكر رد قائلاً: - هذا يعني الحرب .. والبدء بالحرب أمر سهل أما إيقافها فسيكون عملاً معقداً ومكلفاً .. ولا أريد أن يُقتل عربيٌ بسلاح جندي عراقي في كل الأحوال .

وبعد أربع ساعات متصلة من المناقشات وافق الإجتماع على الخطة العسكرية المحدودة، وترك أمر تحديد ساعة الصفر للبدء بتنفيذها إلى القرار السياسي .. وعندما إنفض ذلك الاجتماع، كانت الخطوات التالية تمهد لواقعة حدودية عُرفت بحادثة (الصامته) 1973 التي لم تتجاوز كونها حركة موضعية في موقع حدودي .. وحسب .



هل الكويت أرض أم شعب .. ؟ لو كانت المسألة تتعلق بمجرد أرض أو حقل نفط أو جزيرة مهجورة لأختلف الأمر، غير أن هناك شعباً أظهر رفضاً للإندماج أو الإحتواء، ولن يكون محتملاً إخضاعه في إندماج قسري تحت أي مبرر ما دام يرفض ذلك، ويتمسك بخصائصه وبكيان دستوري مستقل .. هذه المعضلة أثارت الجدل في العراق حول مدى مصداقية المزوجة بين الوحدة والديمقراطية، بين الإتحاد والحرية، بين الإندماج والإختيار .. وهو أمر أدى، وسيؤدي مع الزمن اللاحق بالتراكم الى البحث عن أسلوب آخر لإيجاد حل يستجيب لمعضلة الإختناق البري الذي يعانیه العراق بما يرد إليه حقوقاً في الأرض أو الثروة، وذلك موضوع آخر يختلف جدياً عن فكرة دمج شعبين ..

وقد يكون مطلوباً، بهدف التوثيق وصف حالة الرفض العام للتعاون مع مشروع تشكيل حكومة كويتية بديلة للحكومة التي غادرت الكويت بعد دخول قوات الحرس الجمهوري في الثاني من آب 1990، وهناك مواقف عدة، متفرقة، ومتفاوتة التعبير، تشير جميعها الى حالة رفض جماعي من شخصيات كانت، الى آخر لحظة، قريبة من القيادة العراقية أو محسوبة عليها ومتعاطفة معها خاصة في مسألة النزاع مع إيران .

ومن تلك المشاهد، أن وزراء عراقيين كانوا يبحثون عن طريق السفارة العراقية في الكويت طوال الساعات الإثنتي عشرة الممتدة من الواحدة فجرأ حتى الواحدة ظهراً من يوم الثاني من آب عن الشيخ فهد الأحمد شقيق أمير الكويت، على أمل مفاتحته بتشكيل حكومة بديلة وهم يتوقعون إستجابته معتمدين على تاريخه الشخصي في مساندة العمل القومي وتأييد العراق والقضية الفلسطينية دون أن يخطر ببال أحد أنه

سيكون في مقدمة حاملي السلاح ضد القوات العراقية التي طالما كان أحد مؤازريها خلال الحرب مع إيران . وأنه سيكون من أوائل الذين قُتلوا برصاص جنود عراقيين كانوا يقتحمون قصر الأمير .

أما الدكتور عبدالله عبدالعزيز الرشيد رئيس الجمعية الطبية الكويتية الذي عُرف بتأييده المعنوي والسياسي للعراق خلال الحرب مع إيران فقد أَسْتَدْعَى الى مبنى السفارة العراقية لمقابلة السيد سبعاوي إبراهيم الذي طلب إليه تشكيل حكومة كويتية مؤقتة ، فاعتذر قائلاً أنه لو وافق على ذلك فمالذي سيقوله لوالدته .. عندئذٍ سمع كلمات قاسية وغادر المكان ليحمل حاجاته ويقطع الطريق الصحراوي في اتجاه الأراضي السعودية .

في حين جرى الإتصال مع السيد يعقوب عبدالعزيز الرشيد وهو دبلوماسي وشاعر كويتي كان يتردد على بغداد ويقوم فيها بعضاً من الوقت ، وصادف وجوده فيها يوم 2 / 8 / 1990 ، وتمت مفاتحته ليشارك في حكومة مؤقتة ، واستمع من وزير الإعلام العراقي الى حديث مطول عن (ثورة الكويت) فأجابته أنه لا يعلم بوجود هذه الثورة ، واعتذر عن القيام بأي عمل سياسي لأنه قرر التقاعد نهائياً ، واعتكف في مزرعته قرب بغداد لبضعة أسابيع قبل أن يغادر الى الكويت ثم الى السعودية ..

غير أن ما يتردد في بغداد حول المصير الذي لقيه السيد فيصل الصانع مسؤول تنظيم حزب البعث في الكويت حتى سنة 1988 فكان أكثر مأساوية من سواه ، فقد أُعتقل في 26 / 9 / 1990 ومكث في مدينة البصرة قبل أن يُنقل الى معتقل آخر في بغداد يوم 27 / 12 / 1990 بعد أن أُطلق سراح بضعة معتقلين كويتين كانوا معه بعد أن توسطت بعض القيادات الفلسطينية لتحريرهم ، ويُشاع في بغداد على نطاق واسع أن الصانع قد أُعدم بتهمته (رفض تنفيذ أمر حزبي) بعد إعتذاره عن تشكيل حكومة كويتية مؤقتة إثر مقابلته مع سبعاوي إبراهيم في معتقله بالبصرة حيث جرى بينهما حوار مرير عبر فيه السيد الصانع عن إمتعاضه وغضبه مما حصل في الكويت ورفضه فكرة التعاون مع السلطات العراقية ، ولم يُعرف مصير بعض أبناء عمومته الذين كانوا معتقلين معه .

وإكتفى السيد عبدالله أحمد حسين وهو دبلوماسي واديب كويتي بالعزلة في منزله ورد الدعوة التي وجهت إليه للمشاركة في حكومة مؤقتة قائلاً أنه سيتفرغ بقية حياته لمعاينة الكارثة .. وصار يردد كلمة (الكارثة) على مسامع كل من اتصل به او حاول اللقاء معه (توفي سنة 1994) . وكانت فرصة السيد علي بن يوسف الرومي رئيس تحرير مجلة مرآة الأمة في التخلص من هذا الطلب هي وجوده خارج الكويت خلال الحدث بعد أن جرت محاولات غير ناجحة للإتصال به للغرض ذاته . كما فوتح الدكتور محمد المهيني الأستاذ في جامعة الكويت للمشاركة في الحكومة المؤقتة غير أنه اعتذر أيضاً عن قبول ذلك العرض وغادر الى السعودية ..

وسعى مسؤولون عراقيون للإتصال مع الدكتورة سعاد الصباح التي كانت قد غادرت العراق قبل أقل من عشرين ساعة من لحظة دخول القوات العراقية الى الكويت ، لكنها ردت بإعلان موقف حاسم ضد القيادة العراقية التي سبق أن أيدتها خلال الحرب مع إيران ، وكانت هي آخر شخصية كويتية إلتقت الرئيس صدام حسين من غير أن تعرف أن ذلك اللقاء سيكون الأخير .. وربما لن يتكرر الى الأبد .

وفشلت محاولات مماثلة جرت للإتصال مع السيد أحمد عبدالعزيز السعدون والسيد عبدالعزيز الصقر والسيد أحمد السقاف الذين سارعوا لإعلان مواقفهم ضد ضم الكويت الى العراق .

لا بل إن أية شخصية مدنية لم توافق على التعاون سياسياً لتكريس الإندماج ، ولذلك أُعلن عن تشكيل حكومة عسكرية صغيرة ، ربما لم يكن فيها غير شخص واحد فقط وافق من تلقاء نفسه على المشاركة فيها هو الملازم علاء حسين علي الذي مُنح رتبة عقيد ليصبح رئيساً لوزارة لم تعش غير ثماني وأربعين ساعة لم تمارس فيها أي عمل من الناحية الفعلية ، ولم يعرف أعضاؤها أنهم سيتحولون من أسرى الى وزراء في لحظة مفاجئة ومضحكة من تاريخهم .

بعد ذلك ، كان ينبغي الإستنتاج سريعاً بإستحالة دمج شعب إختارت قياداته السياسية والفكرية موقف الرفض السريع ، وربما كان ذلك سيساعد في إتخاذ قرار صحيح الى جانب عوامل أخرى للتخلي عن فكرة الدمج والإكتفاء بحركة موضعية محدودة ونزع فتيل الإنفجار الهائل الذي ظل يتشظى في أنحاء العراق والخليج بعدئذٍ .. لكن تلك الإشارات الصريحة لم تُلتقط جيداً من لدن صانع السياسة في بغداد الذي إعتز

بالإثم هذه المرة .. وكان يبحث عن أغلبية يلقيها فوق عيوب أدائه السياسي الهش .



.. وتظل مسألة الكويت والموقف الخلافية عليها هي محور الصراع ومدخله ، سواء في الأحداث التي وقعت بعد كارثة الثاني من آب 1990 ، أو في الأحداث التي ستمخض عن تفاعلات مرحلة ما بعد حرب الخليج وعلى مدى غير قصير من الزمن . فقد إستمرت شحنات العداء والكراهية المتبادلة في التدفق مغلّبة عنصر التحفز النفسي المتآتي عن فقدان الثقة وغياب الشعور بالأمن ومرارة تجربة الدخول الى الكويت وما تلاها ونتج عنها ، وبات من المعقد وضع آلية قابلة للتحقق في مدى منظور من الزمن لمعالجة العلاقات بين العراق والكويت كوضعين دستوريين منفصلين . أو كدولتين متجاورتين ، أو كدولة أكبر في العلاقة مع دولة أصغر .. أو في إعادة توصيف الصلة بين طرفين ألحقا ببعضهما من الأذى والدمار النفسي والمادي ما يفوق أي نموذج للإتصال العدائي بين طرفين عربيين منذ تشكلت الدول العربية الحديثة في القرن العشرين .

وألحقت عملية ترسيم الحدود العراقية – الكويتية التي جرت بعد حرب الخليج أضراراً قد لا تكون منظورة في الحاضر ، حين تجاوز هذا الترسيم أوضاع الحدود في آخر لحظة سبقت الساعة الثانية من فجر يوم الثاني من آب 1990 عندما زحفت قوات الحرس الجمهوري لإجتياح الكويت ، في حين عاد الخطاب الإعلامي العراقي يتحدث عن الكويت بإعتبارها حالة عراقية مجتزأة نافية عنها صفة الدولة المستقلة على عكس ما كان قد أظهره الخطاب الدبلوماسي العراقي من منهج حين أبلغ الأمم المتحدة غير ما مرة إستعداداً للتعامل المرن مع الكويت كدولة ، دون أن تبلغ تلك التلميحات والإشارات إعترافاً رسمياً عدا عن ما تضمنته فقرات قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار المرقم 687 من موقف عام نحو هذه المسألة ، الى أن إعترفت الحكومة العراقية علناً بالكويت وحدودها الجديدة على أثر أزمة تشرين أول – أكتوبر 1994 .

أما ميناء (أم قصر) الذي تضاعلت مساحته بعد إقرار الرسم الجديد للحدود فإنه أشبه ما يكون بـ (دانيسك) عراقي .. فقد كان ميناء « دانيسك » البولندي الصغير شرارة أشعلت الحرب العالمية الثانية ، عندما عجزت ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى عن إيجاد تسوية مرضية بين بولندا وألمانيا حول هذا الميناء فخلّفت مستودعاً تكمن فيه الشرارة التي إستدعاها ادولف هتلر في لحظة اتخاذه قرار التوسع للسيطرة على الميناء ثم إندفع الى البر الشاسع خلفه لتقع أوروبا الشرقية كلها تحت قبضته ، فأصبح الميناء عندئذٍ بوابة حرب كونية شاملة . وسيظل التشبث بالوثائق والأدلة التاريخية والجغرافية متواصلاً من الطرفين لتثبيت فرضيتين مختلفتين ناتجتين عن شعور عراقي بالغبن الجغرافي وشعور كويتي بفقدان الأمن والسلام ، وإذا إستمر هذا الجدل الوثائقي بين الإفتراضين ، فإن كل حجة يمكن ان تسقط بحجة مقابلة عندما تلتقي الحجتان أمام أي محفل دولي أو إقليمي يتعامل مع الوضع الذي كان قد نشأ عن رسم أشكال الدول في بداية القرن العشرين وتحديد حجمها ومساحاتها وأدوارها ..

لذلك فإنّ منطوق الصفقة الكلية Package deal قد تطرح يوماً لتتضمن جميع نقاط الخلاف سواء ما تعلق منها بحقول النفط وإطلالة العراق على الخليج أو الإعتراف بالحدود الجديدة ومنح الأفضلية في التعامل المالي والإقتصادي الى حد بلوغ سوق إقتصادية مفتوحة بين الجانبين .. فالحل سياسي ، ولن يكون قانونياً بمعنى الإستناد الى الحجج التاريخية والجغرافية وحسب ، هو الحل الأمثل ، .. إذ لا خلاص إلا بإعادة تصميم الأدوار وشكل العلاقة وإشعار الطرفين بأنهما سيخرجان من صفقة شاملة غير خاسرين .. وليس شرطاً أن يخرج رابحين ..

وقد لا تتحقق هذه الصفقة حتى نهاية القرن في حالة زوال تأثيرات عوامل التدخل الدولي من جهة ، وتغير الوضع السياسي السائد في الدول المعنية من جهة أخرى وهو أمر لا يبدو أنه سيكون متاحاً في هذه المسألة بالذات .

إنّ على الكويتيين إدراك أمر مركب : فمن الصعب أن يكون الكثيرون قد تأهلوا للإعتراف بالأمر الواقع الذي ترتب على حرب الخليج ونتائجها المذلة ، ولن يكون في استطاع الكويتيين الإستماع الى كلمة مطمئنة عن زوال الإعتقاد الشائع بأنّ للعراق حقوقاً ما في جزء من الحدود مع الكويت في شكلها بعد حرب الخليج . مع أنّ النزوع الى حرب جديدة لم يعد هو الآخر خياراً قائماً في العقل الجمعي للعراقيين على الرغم من قرع طبول الحرب بين حين وآخر من قبل ممتهني العرض المستديم للقوة .. إذ أنّ بعض النقد الذي وجهته النخبة العراقية الى السلطة التي إتخذت القرار الكارثي في إجتياح الكويت يوم الثاني من آب « أغسطس » 1990 كان يتعلق بأسلوب العمل وحجمه وتوقيته .. كما كان مكرساً لنقد أسلوب إدارة الأزمة بكل ما ظهر فيه من عيوب في الأداء السياسي والإعلامي والدبلوماسي والعسكري ، ناهيك عن رفض فكرة الإجتياح من أساسها وغياب المشاركة في صنع قرارات مصيرية كبرى لم يكن للشعب أو لممثليه أي رأي في إختيارها أو صياغتها ، ولذلك تكون شعور سلبي نحوها وجرى التعامل معها بكثير من عدم الإكتراث بمعنى أنّ الجموع باتت تتبنى فكرة (أنّ من اتخذ القرار يتحمل وحده نتائجه) . ولذلك أيضاً يحسن تفسير عدم الإكتراث الذي أظهره الجمهور العراقي بالإعتراف الرسمي لحكومتهم بالحدود الجديدة للكويت بعد أربع سنوات دامية وضائعة من تاريخه ..

وسيبقى السؤال : كيف يتحول (الاعتراف السلبي) الذي انتجته صفقة وزير الخارجية الروسي (اندريه كوزيريف) مع الرئيس العراقي .. الى (إقرار ايجابي) .. ومتى ..؟

إن الإقرار بالظلم الذي وقع على شعب الكويت والإعتراف بالألام والمصاعب التي تحملها بعد الثاني من آب 1990 لا ينبغي أن يرتب آلاماً ومصاعب ومظالم تقع على شعب العراق ، لأنّ الشعبين هما ضحية قرار واحد اتخذه عدد محدود من الأشخاص المستحويدين على السلطة في العراق وهم يتحملون وحدهم مسؤولية الكارثة التي حلت بالشعبين ، وكان الألم كافياً لتوحيد مشاعرهما ضد الظلم ، أما أن تترتب على شعب العراق كل الفواتير الثقيلة لهزيمة تسببت فيها شريحة صغيرة تتحمل وحدها نتائج قراراتها ، فهو قهر إضافي ليس في وسع العراقيين إحتماله وقبوله في كل الأحوال ، وكنت من بين الذين توقعوا خروج مبادرات شعبية كويتية ذات طابع عملي نحو شعب العراق في محنته تحت الحظر لتبرئة العلاقات وتطهيرها من روح الإنتقام وإثارة العدا .. فالمظلومان ، أي مظلومين ، أقرب الى بعضهما البعض ، ويكفي الألم أن يكون سبباً في تقاربهما حتى لا تكون الشعوب من تابعة حاكميها ..

لقد فقد الحصار على شعب العراق أي مبرر عملي ، وبات إستمراره خطيئة كبرى وخلاً أخلاقياً لا بد من إعادة تصويبه .. من أجل جميع شركاء هذا الشعب في الإقليم .. وحتى لا تترتب في المستقبل إستحقاقات تنتج عن الشعور الجماعي بالظلم والقهر غير المسوغين .

بل لنقل إن المستقبل لن يتشيد إلا برضى الشعبين ، وهو رضى لا تصنعه قرارات الإضطراب كما لم تصنعه قرارات التهور في الثاني من آب 1990 ، ففي الحالتين يصح ترديد قول شاعر جاهلي غير شهير هو (زفر بن كعب) حين قال :

قد ينبت المرعى على دمن الثرى

وتبقى حزازات النفوس كما هي



لا الشط .. ولا البحر

أما شط العرب الذي كان الخلاف على إقتسامه أحد أسباب الحرب العراقية – الإيرانية فسيستمر قضية معلقة ونقطة تماس في إلتقاء المصالح أو تنازعها بين العراق وإيران ، إذ أنّ الطريقة ، واللحظة التي جرى فيها إعلان تخلي الحكومة العراقية عن حقوق العراق في هذا الممر

المائي – بعد الثاني من آب (أغسطس) 1990 – كانت طريقة مضطربة في لحظة مضطربة جرى فيها التفريط بامتياز وطني في ممر مائي حيوي مقابل انتظار الحصول على امتياز أفضل منه هو الحصول على فسحة واسعة من البحر .. وأذكر أن الرئيس صدام حسين قال بعد اسبوع واحد من دخول الكويت خلال اجتماع محدود للقيادة العراقية :

.. سنتنازل عن حقنا في شط العرب .. لم نعد نحتاج الى هذا الشط فقد صار لنا البحر كله ..

ولعله كان يعني انفتاح العراق على الخليج بحيث تنتفي الحاجة الى شط العرب كمبر مائي لا يتجاوز عرضه 500 متراً ، غير أن التعلق بالحصول على إمتياز (البحر) مقابل التنازل عن امتياز (الشط) كان مقامرة أدت في النهاية الى تعليق التمتع بالامتيازين ، وهو وضع شان ستستمر إفرزاته لزمن طويل قدر تعلق الأمر بمستقبل العلاقة مع إيران عدا عن العلاقة مع الكويت ، حيث ان حاجة العراق للتمتع بحقوقه في الانفتاح على البحر عبر الممرات المائية أو في أعالي الخليج ستبقى نزعة ملازمة لأي سلوك وموقف سياسي في مستقبل البلاد .

وكان من المؤمل ان يعوّض نهر البصرة – التي جرى شقه أواخر سنوات الحرب العراقية الإيرانية وقبل أزمة الكويت في اتجاه خور الزبير – عن الحاجة الى شط العرب كمبر مائي ، غير أن البديل الجديد ما يزال أقل كفاءة في استيعاب الملاحة النهرية وتوفير منصة عراقية صالحة للإطلاع على البحر .



مالم يرض العرب بأشكال دولهم وحجومها فسيأتي من يقول : (إن الله يوم خلق الأرض لم ينزل على الشعوب أطلساً رسمت عليه أشكال الدول وحدودها) .. وبهذا المنطق سيكون مقبولاً إعادة رسم أشكال الدول وتحديد حجومها وقدراتها بأي شكل كان وفي اتجاه استقرار عليه .. وبالتالي فتح الطريق أمام تقسيم الدول بذاتها وإعادة تقسيم الأقاليم التي كانت تُعد من قبل إقليمياً واحداً ، فكثير من الدول المعاصرة هي ذوات حدود رسمتها القوى الدولية التي تحكمت بالعالم نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن ، وقد تصبح مرشحة لإعادة التمتع بالحجم والقوة والمساحة طبقاً لإرادة القوى الدولية الجديدة التي تتحكم بمرحلة العمل في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين قبل أن تنشأ بدائل جديدة لمراكز القوى في العالم وقبل أن تبدأ قوة الولايات المتحدة بالتآكل التدريجي بفعل الأزمة الإقتصادية الذاتية ومعضلات الإنحدار الإجتماعي وما ينتج عنها من عيوب وأمراض إلى الحد الذي يفرغ عناصر هذه القوة ويشتتها ، وهو أمر لن يتحقق في نهاية القرن الحالي أو البداية المبكرة من القرن الآتي .

وإذا استفاقت كل الحقوق المختلف عليها بين الدول العربية ، أو بين هذه الدول وجيرانها ، فإن ذلك سيفتح ملفات إنطوت منذ قرن كامل ، بما فيها الحقوق العربية في الأحواز جنوب ايران ، والإسكندرونة جنوب تركيا ، وسبتة ومليلة بالنسبة للمغرب ، أو حقوق أخرى في زنجبار وربما في تشاد والسنگال ، وهذه خيارات ليس للدول العربية القدرة على الخوض فيها لأن ذلك سيهشم علاقات الجيرة بين الدول العربية ودول الجوار وسيفتح أبواب حروب اقليمية جديدة ، مما أدى الى قبول أمر واقع والتعامل معه ، ولذلك فإن التعايش مع هذه الحالات سينفي مبررات الاصطراع العربي – العربي على قرى ووحدات ونقاط حدود وجزر ، على ما يوجد من تباين في عمق الخلاف وجدواه من موضع الى آخر ، ولكن الخوض في هذه الخلافات العربية – العربية سيديم هذه الملهاة الطويلة بكل ما فيها من عبثية واستنزاف وإدامة للقلق والخوف بحيث لا يبقى غير عقد صفقات الأمر الواقع بين الدول العربية بعضها البعض كما فعلت مع دول الجوار .. إنها صفقة أمن مقابل استقرار الحدود بين سوريا وتركيا من جهة وبين العراق وإيران من جهة أخرى ، ولا بد أن تكون هناك صفقة سلام وثقة مقابل شريط على الأرض بين مصر والسودان كما بين العراق والكويت ، كما يمكن تحقيق تسويات بسيطة حول الخلافات الحدودية بين دول الخليج الست ، وبين السعودية واليمن .

قد لا يكون اللجوء الى (الشرعية التاريخية) أو (الحجة التاريخية) ملاذاً للخلاص مما ورثه الأحفاد عن الأجداد من مشاكل الحدود والولاية

على الأرض . فليس كثيراً القول إنَّ ما ورثوه من وثائق مدوّنة أو معلومات مروية أو خرائط بما تحمله من تسميات وعناوين أماكن كان نتاجاً لما أفرزته بيئة سياسية لم تعد تفاعلاتها ذات صلة بالبيئة السياسية القائمة ، فقد وقعت حربان كونيتان ، وسلسلة من حروب محلية ، إقليمية وأهلية ، وخلفت الحروب المجاورة في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا آثارها على منطقة الخليج والمشرق العربي ، كما تغيرت المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية ، عدا عن أنَّ الدول المعاصرة التي تتنازع على حجج الأمس لم تكن هي التي صاغت ما ورثته من وثائق التاريخ وقرائنه .

ومن اليسر بمكان أن ترد الحجة على الحجة ليدور المتخاصمون في حلقة مفرغة لا نهاية لها في كثير من الحالات المتداخلة ، إذ بإمكان كل طرف أن ينتقي من فترات زمنية متفاوتة ما يخدم طروحاته في الأحقية ، خاصة في منطقة الخليج ، حيث أنَّ هناك سلسلة من التواريخ التي خلفتها مؤسسات الإحتلالات المتعاقبة ، سواء كان إحتلالاً برتغالياً أم هولندياً أم بريطانياً ، ناهيك عن أنَّ ما تخلّف من إتفاقات لرسم الحدود ظلّت موضع جدل وتفسيرات مختلفة شتى .. عدا عن تاريخ القبائل وصراعاتها القديمة وما خلّفته من إمتدادات حاضرة في السلالات ودورها السياسي .

وفي هذه الحالة لا يبدو أنَّ هناك حلاً ممكناً عبر التشبث بتنازع الحجة التاريخية والمستند القانوني الذي لن يقود إلا الى تيه الجدل وعبثه .. فالحل هو في عقد صفقات كئيبة بين المتنازعين .. صفقات تجد حلولاً لمشكلات الحاضر وتستجيب لحاجات المستقبل ، وتتطلع الى الآتي دون أن تظل مأسورة للماضي وعقده وفواجعه وإرثه الثقيل المختلف عليه .. صفقات تُزيل المخاوف من الإبتلاع والضم والتهديد والإحتواء ، لكي يبقى الجميع في أماكنهم ، محتفظين بكياناتهم الدستورية وخصائصهم المحلية في مناخ من التراضي والتعاون .. الأولوية فيه للشركاء المحليين لا للحلفاء البعيدين ..

فمتى سيدرك الجيران الذين لا يحبون بعضهم البعض أنَّ ثمة متسعاً للجميع في هذا المكان .. ليملكوا فيه بأحجامهم وأسمائهم أيضاً...؟..